

المقدمة

فيما على قارئ القرآن أن يعلمه

حقوق الطبع محفوظة لـ



الطبعة الرابعة

٥ ١٤٣٩ هـ

المقدمة فيما على قارئ القرآن أن يعلمه

المعروفة بـ«المقدمة الجزرية»

لشيخ القراء الحافظ

محمد بن محمد بن محمد بن الجزري

محققة ومقابلة على عدد من النسخ الخطية والمطبوعة

طبعة جديدة منقحة ومزينة

تحقيق وضبط

علي بن أمير المالكي

مجازاً برواية قالون وقراءة عاصم

عضو الحفاظ المُجازين بالهيئة العالمية لتحفيظ القرآن الكريم

ليسانس في اللغة العربية

قَرَّطُهُ

الشيخ الدكتور

إبراهيم بن محمد كُشَيْدَان

المجاز بالقراءات العشر الصغرى والكبرى، والأربع الشؤاد



تقريظ

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وآله، وصحبه،
ومن وآله، ومن اقتضى أثره واتبع هداه.
أما بعد، فقد تصفحت هذا النظم المبارك الموسوم بـ ((المقدمة
فيما على قارئ القرآن أن يعلمه)) والمعروف بالمقدمة الجزرية
لناظمه أبي الخير محمد بن محمد بن محمد بن الجزري
- رحمه الله - بتحقيق أخينا المُجِدِّ (علي بن أمير المالكي) فوجدته
ضبطاً سليماً، وتحقيقاً جيداً، موافقاً لبعض أصول المنظومة
الجزرية. فجزاه الله خيراً.

كتبه

د. أبو إسماعيل: إبراهيم بن محمد كشيدان

المجاز بالقراءات الأربع عشرة، والفقہ المقارن، والقواعد الفقهية

١٤٣٥/١٠/٩ هـ

أبو إسماعيل



مقدمة الطبعة الأولى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إن الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يُضِلَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

أما بعد:

فَإِنَّ مِنْ أَنْفَعِ وَأَحْسَنِ وَأَعْظَمِ مَا أُلْفِيَ فِي عِلْمِ التَّجْوِيدِ منظومة: «المقدِّمة فيما على قارئ القرآن أن يَعْلَمَهُ»، التي نظمها إمامُ القراءِ الحافظُ محمدُ بنُ محمدِ بنِ محمدِ بنِ عليِّ بنِ يوسفَ بنِ الجزريِّ، أبو الخير، شمسُ الدين، الشافعيُّ، الدمشقيُّ ثم الشيرازيُّ، المتوفى سنة ٨٣٣هـ؛ حيث إنها امتازت بالعديد من المزايا، منها: وجزأتها، وصغر حجمها، وجمال أسلوبها، وعدوبتها ألفاظها، وسهولة عبارتها، واحتواؤها -على صغر حجمها- جُلَّ أبحاثِ التجويدِ الهامةِ مرتَّبةً على أساسٍ منطقيٍّ واضحٍ، أضف إلى ذلك مكانة مؤلفها العلمية بين علماء هذا الفن. ولأهميتها البالغة اعتنى بها علماء هذا الفن وطلبتُه في شتى الأعصارِ؛ حفظًا ونسخًا وروايةً وضبطًا وشرحًا وتعليمًا، واستأثرت بمعظم جهود علماء التجويد منذ



حياة المؤلف إلى زماننا هذا، وصارت مقرراً دراسياً لمعلمي التلاوة، فلا تزال تدرّسُ في معاهد الإقراء وحلقات تعليم القرآن الكريم^(١).

ومساهمةً مني في خدمة هذه المنظومة قمتُ بتحقيق نصّها، وضبطها بالشكل، ووضع علامات الترقيم، وهأنأ أقدمها لإخواني طلاب هذا العلم راجياً من الله الكريم أن ينفع بهذا العمل، وأن يرزقه القبول، وأن يكتب لي أجره؛ إنه سُبْحَانَ اللَّهِ ولي ذلك والقادر عليه.

ولا يفوتني تسجيل شكري لشيخِي الدكتور إبراهيم كشيديان -حفظه الله!-، الذي تفضّل بمراجعة هذا التحقيق وتقريظه، جزاه الله عني خيراً!
وإنني لأرجو من كلِّ أخٍ ناصحٍ يحدُّ خطأً أو قصوراً أو كان عنده اقتراح أو إضافة - ألاَّ يبخل عليّ بالنصح والتوجيه^(٢)، وله مني الشكر والتقدير.

كتبه

أبو عبد الرحمن

علي بن أمير المالكي

٢٩ / ١٢ / ١٤٣٨ هـ

(١) انظر: «شرح المقدمة الجزرية» (ص ٦) و«الشرح الوجيز على المقدمة الجزرية» (ص ١٢-١٣) كلاهما

للدكتور غانم قدوري الحمّد، وتحقيق الدكتور أيمن سويد (ص أ-ب).

(٢) وذلك على البريد الإلكتروني: ali_almaliki_1406@yahoo.com .

مصادر التحقيق

اعتمدتُ في التحقيق على ما يأتي:

أولاً- نسخة خطية مقروءة على الناظم وعليها إجازة بخطه، وهي محفوظة في مكتبة: «لَا لَه لِي» بإستانبول (برقم: ٧٠ - عمومي^(١))، وهي نسخة متقنة الخط، دقيقة الضبط - كما وصفها الدكتور الحمد-، تتألف من ثمان ورقات، عدد أسطر كل ورقة ثمانية أسطر، وهي مؤرخة بسنة ثمان مئة.

وهذه النسخة يقول عنها الدكتور أشرف طلعت: «على الرغم من وجود إجازة بخط الناظم على هذه النسخة إلا أنها لا تكفي وحدها في تحقيق نص المتن، وإن كانت في أكثر مواضعها جيدة؛ فقد ظهر لي بعد البحث ومقابلة النسخ ومطالعة الشروح والنظر في الإجازات أن «المقدمة الجزرية» - كغالب منظومات الجزري - مرت بأكثر من مرحلة في التأليف ولها أكثر من صورة، وأن النسخة المذكورة ليست هي الصورة الأخيرة للمقدمة، ولا هي أدقها؛ وذلك للأسباب التالية:

١- إجازة ابن الجزري المكتوبة في نهاية هذه النسخة كانت في شهر المحرم سنة ٨٠٠هـ، وذلك قريباً من تاريخ نظمها الذي كان في حدود سنة ٧٩٨هـ، فكأنها الصورة الأولى للمنظومة؛ فقد عاش الناظم بعد تاريخ هذه الإجازة ثلاثاً وثلاثين سنة، وغيرَ فيها.

(١) وهي موجودة على شبكة الإنترنت.

٢- تفرّدت هذه النسخةُ بأشياء لم تشاركها فيها أيُّ من النسخ الأخرى -على كثرتها-، وبعضُ هذه التفرّدات خطأً نَبّه عليه الشُّراح، وبعضُها يوهّمُ ظاهره خلافَ المعنى المقصود... .

٣- أكثرُ شراح المنظومة اعتمدوا على نُسخٍ مخالفة لهذه النسخة في مواضع كثيرة بما يُشبهه الإجماع، وإذا ذكّر أحدهم خلافاً بين النسخ التي اطّلع عليها أشار إلى ما في هذه النسخة بقوله: «وفي نسخة»، ولم يُعوّل عليها في الغالب، فهي دائماً عندهم محلٌّ للحكاية -أعني في مواضع الخلاف- وليست للشرح، وما ذلك إلا لأنها ليست بالصورة الأخيرة للمنظومة -كما قدمْتُ-» اهـ^(١).

وقد رمزْتُ لهذه النسخة ب(ت).

ثانياً- نسخة خطية محفوظة في المكتبة الأزهرية (برقم: ١٤٠٢ - مجاميع)^(٢)، وهي نسخة متقنة الخط، تامة الضبط -كما وصفها الدكتور الحمّد-، تتألف من تسع صفحات، في كل صفحةٍ ثلاثة عشر سطرًا، وليس عليها اسمُ ناسخها ولا تاريخُ نسخها.

وقد رمزْتُ لهذه النسخة ب(ز١).

ثالثاً- نسخة خطية محفوظة في المكتبة الأزهرية (لم أستطع معرفة رقمها)^(٣)، وهي نسخة تامة الضبط، خطها جيّدٌ، وفيها بعض الأخطاء، وعددُ أوراقها ثمانٌ، وفي كل ورقة ستة عشر سطرًا، وليس عليها اسمُ ناسخها ولا تاريخُ نسخها.

(١) نقلاً عن «الإحكام» (ص٢٦-٢٧) بتصرف يسير واختصار.

(٢) وهي متوفرة على شبكة الإنترنت.

(٣) وهي متوفرة على شبكة الإنترنت.

وكان اعتمادي على هذه النسخة ثانويًا. وقد رمزتُ لهذه النسخة بـ(ز٢).
رابعًا- بعض النسخ الخطية المتفرقة؛ كنسخة من متحف برلين، ونسختين من مكتبة بغداد، ونسخة ثالثة من المكتبة الأزهرية.

وهذه النسخ ليس عليها أسماء ناسخها ولا تواريخ نسخها، ولم أعتد عليها كثيرًا، وإنما أستأنس بها عند الحاجة.

خامسًا- النسخة التي طُبعت بتحقيق الدكتور غانم قُدوري الحمد.
وهذه النسخة لم تُطبع مستقلةً؛ وإنما طُبعت ضمن شرحه الكبير على المنظومة (ص١٣٧-١٥٦).

وهذا التحقيق من أفضلِ تحقيقات المنظومة. وقد اعتمد فيه على ثلاثِ نُسخٍ خطيةٍ^(١)، بالإضافة إلى منظومة: «طيبة النشر»، وعددٍ من الشروح (من أهمّها: شرح ابن الناظم، وشرح عبد الدائم الأزهرى -تلميذ الناظم-، وشرح مُلّا علي القاري).

وللوقوف على التفاصيل المتعلقة بهذه المصادر ومنهجه في التحقيق؛ ارجع إلى كتابه المذكور (ص١٢١-١٣٢).

سادسًا- النسخة التي طُبعت بتحقيق محمد بن فلاح المطيري، وذلك ضمن كتابه: «الإحكام في ضبط المقدمة الجزرية وتحفة الأطفال».

(١) وهي:

١- النسخة التركبية (ت).

٢- نسخة من مكتبة جامعة أم القرى.

٣- نسخة المكتبة الأزهرية (ز١).

وهذا التحقيق هو أيضاً من أفضل التحقيقات. وقد اعتمد فيه على النسخة التركية، بالإضافة على ثلاثة عشر شرحاً من شروح المنظومة، وعدة طبعاتٍ محقّقة. وللوقوف على التفاصيل المتعلقة بهذه المصادر ومنهجه في التحقيق؛ ارجع إلى تحقيقه المذكور (ص ٢٦-٤١).

سابعاً- النسخة التي حققها سмир بن علي زبُوجي الجزائري، وهي من مطبوعات مكتبة علوم القرآن - الجزائر، الطبعة الثالثة.

وقد اعتمد محققها على نسختين خطيتين، إحداهما النسخة الأزهرية التي مر ذكرها، واعتمد أيضاً على شرح زكريا الأنصاري، وشرح عبد الدائم الأزهري، وعلى ما تلقاه عن شيوخه، واعتنى كثيراً بالوزن الشعري.

وللوقوف على التفاصيل المتعلقة بمصادر المحقق ومنهجه في التحقيق؛ ارجع إلى مقدمة تحقيقه المذكور.

ثامناً- بعض شروح المنظومة، وأهمّها:

١- «الحواشي المفهّمة»^(١) لابن الناظم أبي بكر أحمد، وهو أول شرحٍ للمنظومة، وكان ابنُ الناظم قد تلقى المنظومة عن والده مباشرةً، وكان أحدَ الحاضرين في المجلس الذي قُرئت فيه النسخة التركية على والده سنة ٨٠٠، وسمِعها بقراءة علي باشا على والده، وأجازه والدُه هو وعلي باشا والحاضرين - كما هو مثبت بخط والده في آخر النسخة-.

(١) اعتمدت على طبعة المطبعة الميمنية - مصر.

ومن قارَنَ بين نصِّ المنظومة الموجودِ في شرحِ ابنِ الناظمِ يجده يشبه النصَّ الموجودِ في النسخةِ التركيةِ إلى حدِّ كبيرٍ جدًّا؛ وذلك لأن ابن الناظم انتهى من كتابة شرحه سنة ٨٠٦هـ؛ أي بعد تاريخ النسخة التركية بست سنين، وهذا هو سبب وجودِ بعض الاختلافات بين النصِّين، حيثُ إن ابنَ الجزري كان قد عدَّل بعضَ التعديلات على المنظومة ما بين عام ٨٠٠ إلى أواخر عام ٨٠٤ حيث وقع في الأسر، وأخذ عنه ابنُه هذه التعديلات وأثبتها في شرحه^(١).

وقد تعاملتُ مع هذا الشرح كما تعاملتُ مع النسخة التركية -تقريبًا-؛ حيثُ إنهما يمثلان الصورة الأولى للمنظومة.

٢- «الطِّرازات المُعَلِّمة»^(٢) لعبد الدائم الأزهري تلميذ الناظم، وهو ممن أخذها عن الناظم مباشرةً، واعتنى بها حفظًا، وأتقنها على ناظمها معنى ولفظًا، وكان تلقيه إياها عن الناظم عام ٨٢٧ -فيما يبدو-، أي قبل وفاة الناظم بست سنين، وقد كان الناظم وقتئذٍ قد عدَّل فيها العديد من التعديلات.

ولم يكن عبد الدائم قد كتب شرحه على المنظومة وقتَ لقائه بالناظم؛ وذلك لأن تاريخ إتمام شرحه كان بعد وفاة الناظم بثلاث عشرة سنة^(٣).

(١) انظر «شرح المقدمة الجزرية» للحمد (ص ١٢٥).

(٢) اعتمدت على طبعة دار عمار - عمَّان، والتي هي بتحقيق الدكتور نزار خورشيد عقراوي، ط ١.

(٣) انظر شرح الحمد (ص ١٢٦).

يقول الدكتور غانم الحمد (ص ١٢٧): «إن الناظر في شرح عبد الدائم لا يبقى عنده مجال للشك في أن النص الذي أثبتته في شرحه هو النص الذي ارتضاه الناظم في آخر عمره، وهو يتطابق إلى حد كبير مع النسخة الخطية المحفوظة في مكتبة أم القرى ونسخة المكتبة الأزهرية» اهـ بتصرف.

وقد جعلتُ نسخة عبد الدائم أحد أهم المرجّحات عند اختلاف النسخ؛ لِمَا ذُكِرَ آنفًا.

٣- «الدقائق المحكّمة»^(١) لزكريا الأنصاري، ويمتاز هذا الشرح بوجود عدد من الفوائد القيمة المتعلقة بألفاظ المنظومة، حيث إن مؤلفه تلقى المنظومة عن عدد ممن تلقّوها عن الناظم مباشرة وفي مراحل متفاوتة^(٢).

٤- «المنح الفكرية»^(٣) للملا علي القاري، ويمتاز هذا الشرح باعتناء الشارح بتحقيق ألفاظ المنظومة من خلال ما وقف عليه من نُسخها، ومن خلال ما أورده الشراح قبله حولها. ويكاد يكون شرحه أكثر الشروح عنايةً بتحقيق ألفاظ المنظومة^(٤).

وقد استفدتُ منه في كثير من المواضع.

(١) اعتمدت على طبعة مطبعة الشام - سوريا، والتي هي بتحقيق محمد غياث صباغ، ط ٤.

(٢) لم أكن من قبل منتبها إلى هذا الأمر، على الرغم من أني درستُ هذا الكتاب على بعض شيوخ قديما، وعندما رأيتُ تنبيه الشيخ سمير زبوجي على هذا الأمر رجعتُ إلى الكتاب واستفدتُ منه في هذه الطبعة. فجزى الله الشيخَ سميراً خيراً!

(٣) اعتمدت على طبعة دار الفوثاني - دمشق، والتي هي بتحقيق أسامة عطايا، ط ٢.

(٤) المصدر السابق (ص ١٢٧-١٢٨).

ثامناً - منظومة: «طيبة النشر»؛ حيث إنها حوت أكثر من ثلاثين بيتاً متشابهة مع المقدمة، وفي نصّها تغييرات تتفق أحياناً مع الصياغة الأخيرة للمقدمة^(١)، فيمكننا الاستئناس بها عند الترجيح.

وقد اعتمدت على طبعة الشيخ محمد تميم الزعبي.

تاسعاً - التلقي عن الشيخ.

حيثُ إني تلقيتُ هذه المنظومة عن عددٍ من الرواة -قراءة وسماعاً وإجازة- بالأسانيد المتصلة إلى الناظم، أذكرُ هنا بعضَها:

قرأتها على نادر بن محمد غازي العنبتاوي، ومحمد بن إبراهيم الإسكندراني (الشهير بمحمد سُكَّر)، وهما قرآها على محمد بن عبد الحميد بن عبد الله الإسكندراني (شيخ قراء الإسكندرية السابق)، وهو على محمد بن عبد الرحمن الخليلجي (شيخ قراء الإسكندرية الأسبق)، وهو على عبد العزيز بن علي كُحَيْل (شيخ قراء الإسكندرية في وقته)، وهو على عبد الله بن عبد العظيم الدُسُوقي (شيخ قراء دسوق في وقته)، وهو على عليّ الحدّادي الأزهري، وهو على إبراهيم ابن بَدوي العُبَيْدي (شيخ قراء مصر في وقته)، وهو على عبد الرحمن بن حسن الأجهوري، وهو على أحمد بن رجب البقري، وهو على محمد بن قاسم البقري (شيخ قراء مصر في وقته)، وهو على عبد الرحمن بن شحادة اليميني^(٢) (شيخ قراء مصر في وقته)، وهو على والده، وهو على ناصر الدين محمد بن سالم الطُّبلاوي

(١) المصدر السابق (ص ١٢٩).

(٢) نسبة إلى كُفَر اليمن، من ناحية القليوبية بمصر، لا إلى بلاد اليمن. ذكر ذلك حسن الوراق.

(شيخ قرآءٍ وقته)، وهو على زين الدين زكريا بن محمد الأنصاري (شيخ قرآءٍ وقته)، وهو على برهان الدين القلقيلي ورضوان بن محمد العُقبِي وعبد الدائم الأزهري وأبي القاسم النويري، أربعتهم على الناظم.

(ح) وقرأها عبد الرحمن بن شحادة على علي بن محمد بن غانم المقدسي، وهو على محمد بن إبراهيم السَّمَدِيسِي، وهو على أحمد بن أسد الأميوطي، وهو على الناظم.

(ح) وقرأتها على محمد الشريف بن إدريس حَوِيل^(١)، وهو على إبراهيم بن محمد كُشَيْدَان^(٢)، وهو على محمد بن عبد الحميد الإسكندراني.

(ح) وقرأتها على حسن بن مصطفى الورَّاقِي، وهو على عبد الفتاح بن مَدُكُور ابن بِيُومي، وهو على علي بن محمد الصَّبَّاع (شيخ قراء مصر في وقته)، وهو على عبد الرحمن بن حسين الخطيب (الشهير بالشَّعَّار)، وهو على محمد بن أحمد المُنَوَّلِي (شيخ قراء مصر في وقته)، وهو على أحمد بن محمد الدَّرِّي (الشهير بالتَّهَامِي)، وهو على أحمد بن محمد (المعروف بسَلْمُونَة)، وهو على العبيدي.

(ح) وقرأها نادر العنبتاوي وحسن الوراقي وإبراهيم كشيدان على مصباح بن إبراهيم الدُّسُوقِي (الشهير بمصباح وِدْن)، وهو على الفاضلي علي أبو كَيْلَة الدسوقي، وهو على عبد الله بن عبد العظيم الدسوقي^(٣).

(١) قرأها عليه وأجازني بها بأسانيد، وقرأها عليّ وأجزته بها بأسانيد؛ فَتَدَبَّجْنَا.

(٢) وأرويهما عاليًا عن الشيخ إبراهيم مباشرة بالإجازة.

(٣) بيني وبين الناظم من هذا الإسناد ثلاثة عشر رجلًا، وهو أعلى ما وقع لي من الأسانيد المسلسلة بالقراءة أو السماع.

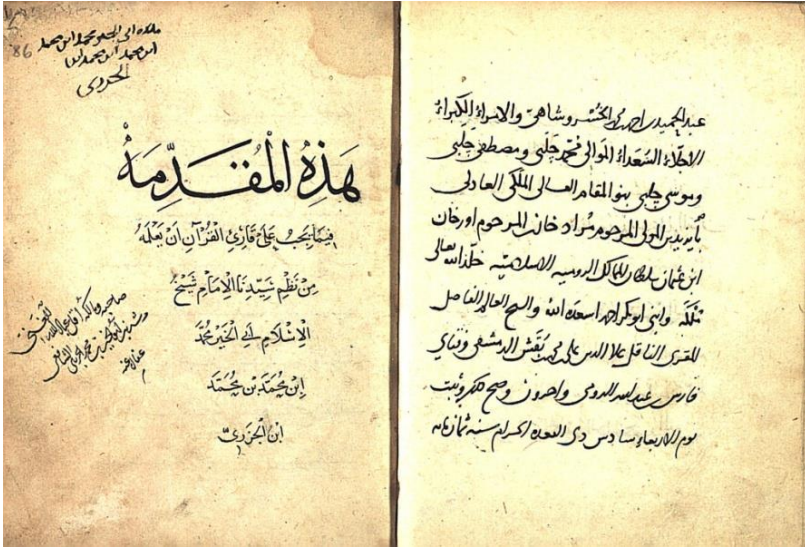
(ح) وأرويهما عاليًا بالإجازة عن محمد بن عبد الله الشجاع آبادي^(١)، عن أبي سعيد شرف الدين الدهلوي، عن نذير حسين الدهلوي (شيخ الكلِّ ومُسْنِدِ الدنيا في وَقْتِهِ)، عن الشاه إسحاق بن محمد أفضل الدهلوي (محدّث الهند في وقته)، عن الشاه عبد العزيز بن أحمد الدهلوي (محدّث الهند في وقته)، عن والده الشاه أحمد ابن عبد الرحيم الدهلوي (المعروف بوليّ الله الدهلوي، محدّث الهند في وقته)، عن أبي طاهر محمد بن إبراهيم الكوراني، عن شهاب الدين أحمد الرملي الكبير، عن الحافظ محمد بن عبد الرحمن السخاوي، عن زكريا الأنصاري، عن الحافظ أبي الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، عن الناظم^(٢).

(١) ذكرتُ في الطبعة السابقة أبي أرويهما عن الشيخ محمد إسرائيل الندوي، وهو سبق قلمٍ مني^(*)، ومع الأسف مضى أكثرُ من شهر دون أن أتنبه له، مع أن عيني وقَعْتُ عليه أكثر من مرة خلال هذه المدة! ثم قدّر الله أن أتنبه له، فصحّحته -والحمد لله-، وهأنأ أتنبه عليه تنبيهًا؛ إبراءً للذمة.

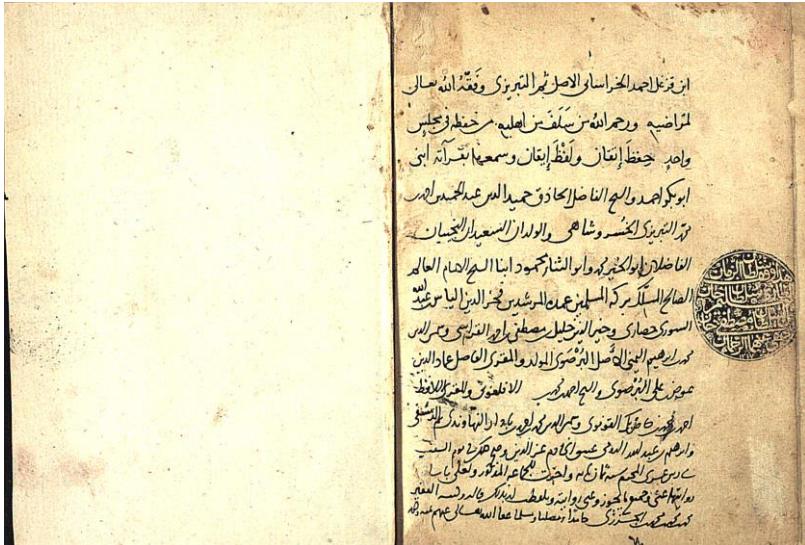
(٢) بيني وبين الناظم من هذا الإسناد أحد عشر رجلًا، وهو أعلى ما وقع لي من الأسانيد غير المسلسلة بالقراءة أو السماع.

(*) حيث إن روايتي عن الشيخ محمد إسرائيل إنما هي لحديثين: المسلسل بالأولية، والمسلسل بيوم عاشوراء.

صور المخطوطات



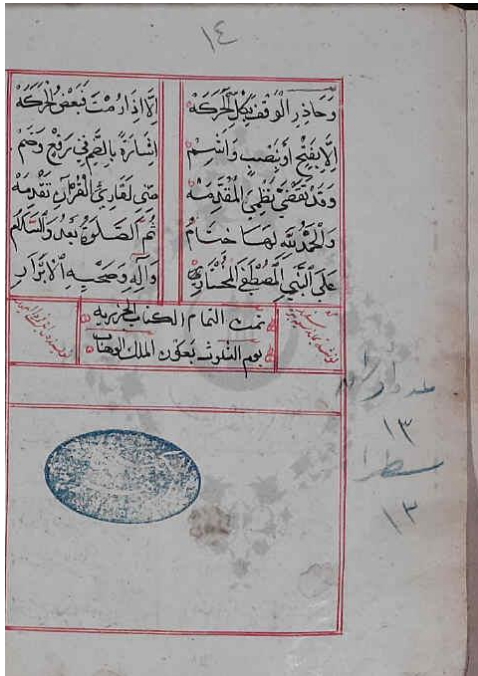
الورقة الأولى من (ت)



الورقة الأخيرة من (ت)



الورقة الأولى من (ز)



الورقة الأولى من (ز)



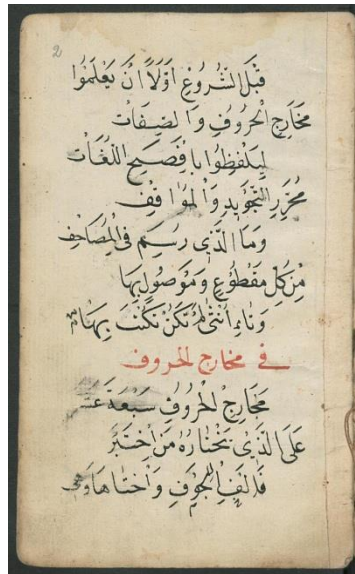
الورقة الأولى من (ز)



الورقة الأولى من إحدى مخطوطات مكتبة بغداد



الورقة الأولى من المخطوطة البغدادية الأخرى



الورقة الأولى من مخطوطة برلين

منهجي في التحقيق

- ١- قابلتُ بين النسخ مقابلةً دقيقةً.
- ٢- رجَّحتُ عند الاختلاف ما ظهر لي أنه الأرجح؛ إما لوروده في النسخ التي تمثل المراحل الأخيرة للمنظومة - كالمكية والأزهرية وغيرهما-، وإما لكونه الأشهر، وإما لغير ذلك مما هو مبيّن في موضعه.
- ٣- أشرتُ في الحاشية إلى بعض الفروق الهامة بين النسخ، ولم أُكثِر من هذا لئلا أثقلَ الحواشي. ومن أراد الوقوف على بقية الفروق فليرجع إلى تحقيقي الحمَد والمطيري.
- ٤- اعتمدتُ في رسم بعض الكلمات على ما في النسخة التركية.
- ٥- بَوَّبْتُ المنظومة بحسب المواضيع، وجعلتُ عناوين هذه الأبواب بين معقوفتين []^(١).
- ٦- عندما أقول: النَّسخ؛ فإنما أعني بذلك: النسخة المكية والنسخة التركية والنسختين الأزهريتين. وعندما أقول: نُسَخ المنظومة؛ فإنما أعني بذلك كل النسخ الخطية التي ذكرتها آنفًا.
- ٧- عندما أطلق العزو إلى الدكتور غانم الحمد فإنما أعني الشرح الكبير لا الوجيز.

(١) حيث إن الناظم لم يضع عناوين فرعية بين أبيات المنظومة -فيما يبدو-؛ وإنما جاءت أبياتها متتابعةً، ويظهر ذلك في المخطوطة التركية وغيرها.

هذا، وقد أعتد في النقل والعزو على نقول المحققين وعزوهم، وقد أرجع إلى الأصول بنفسه، حسبما يتيسر لي؛ وذلك لضيق الوقت عن الرجوع إلى الأصول في كثير من الأحيان.



فيما يجب على قارئ القرآن أن يعلمه

نص المنظومة

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ (١)

[مقدمة المصنف]

١	يَقُولُ رَاجِي عَفْوِ رَبِّ سَامِعِ	مُحَمَّدُ بْنُ الْجَزَرِيِّ الشَّافِعِيِّ
٢	الْحَمْدُ لِلَّهِ وَصَلَّى اللَّهُ	عَلَى نَبِيِّهِ وَمُصْطَفَاهُ
٣	مُحَمَّدٍ وَإِلَيْهِ وَصَحْبِهِ	وَمُقَرَّرِ الْقُرْآنِ مَعَ مُحِبِّهِ
٤	وَبَعْدُ: إِنَّ هَذِهِ مُقَدِّمَةٌ	فِيْمَا عَلَى قَارِئِهِ أَنْ يَعْلَمَهُ
٥	إِذْ وَاجِبٌ عَلَيْهِمْ مُحَرِّمٌ	قَبْلَ الشُّرُوعِ أَوْلَا أَنْ يَعْلَمُوا
٦	مَخَارِجَ الْحُرُوفِ وَالصِّفَاتِ	لِيَنْطِقُوا ^(٢) بِأَفْصَحِ اللُّغَاتِ
٧	مُحَرِّرِي التَّجْوِيدِ وَالْمَوَاقِفِ	وَمِمَّا الَّذِي رُسِمَ ^(٣) فِي الْمَصَاحِفِ
٨	مِنْ كُلِّ مَقْطُوعٍ وَمَوْصُولٍ بِهَا	وَتَاءٍ أُنْثَى لَمْ تَكُنْ تُكْتَبُ بِهَا

[بَابُ مَخَارِجِ الْحُرُوفِ]

٩	مَخَارِجُ الْحُرُوفِ سِتِّعَةَ عَشْرَ	عَلَى الَّذِي يَخْتَارُهُ مِنْ اخْتِيَارِ
١٠	فَالْفُ الْجَوْفِ وَأَخْتَاهَا وَهِيَ	حُرُوفٌ مَدُّ لِلْهَوَاءِ تَنْتَهِي

(١) البسمة موجودة في كل النسخ المخطوطة.

(٢) قال عبد الدائم الأزهرى (ص ٨٧): «قول الناظم: «لينطقوا» - من النطق - هي النسخة التي ضبطناها

عن الناظم. وفي بعضها: «ليلفظوا» - من اللفظ -، والحاصل واحد، والأمر سهل».

وقال القاري (ص ٦٧): «(ليلفظوا بأفصح اللغات): وفي نسخة صحيحة: «لينطقوا»، قيل: هذه هي

النسخة التي ضبطت عن الناظم آخرًا. والمؤدى واحد، إلا أن النطق يشمل الحروف الهجائية، بخلاف

اللفظ؛ فإنه موضوع للمركب ولو على سبيل الغالبية».

وأثبت (لينطقوا) لأنها هي التي استقرت عليها الناظم - كما يظهر لي -.

(٣) قال القاري (ص ٦٨): «(ورسم) بتشديد السين المكسورة، وفي نسخة بتخفيفه».

والذي في (ت) والنسخة المكيّة - نسخة مكتبة أم القرى - و(ز) (رسم) - بالتخفيف -، وهو الأشهر،

ولذلك أثبتتها بالتخفيف.

١١	ثُمَّ لَأَقْصَى الْخَلْقِ: هَمْزٌ هَاءٌ	ثُمَّ لَوْسَطِهِ ^(١) : فَعَيْنٌ حَاءٌ
١٢	أَدْنَاهُ: غَيْنٌ خَاوُهَا، وَالْقَافُ	أَقْصَى اللِّسَانِ فَوْقُ، ثُمَّ الْكَافُ
١٣	أَسْفَلُ، وَالْوَسْطُ: فَجِيمُ الشَّيْنِ يَاءٌ	وَالضَّادُ مِنْ حَافَتِهِ إِذْ وَلِيَا
١٤	لَاضْرَّاسَ مِنْ أَيْسَرَ أَوْ يَمْنَاهَا	وَاللَّامُ أَدْنَاهَا لِمُنْتَهَاهَا
١٥	وَالثُّونُ ^(٢) مِنْ طَرَفِهِ تَحْتَ اجْعَلُوا	وَالرَّاءُ يُدَانِيهِ لِظَهْرِ ادْخَلُ
١٦	وَالطَّاءُ وَالذَّالُ وَتَا مِنْهُ وَمِنْ	عَلِيَا الثَّنَائَا، وَالصَّفِيرُ مُسْتَكِنٌ
١٧	مِنْهُ وَمِنْ فَوْقِ الثَّنَائَا السُّفْلَى	وَالظَّاءُ وَالذَّالُ وَتَا لِلْعَلِيَا
١٨	مِنْ طَرَفَيْهِمَا، وَمِنْ بَطْنِ الشُّفَةِ	فَالفَا مَعَ اطْرَافِ الثَّنَائَا الْمُشْرِفَةِ
١٩	لِلشَّفَتَيْنِ: الْوَاوُ بَاءٌ مِيمٌ	وَعُنَّةٌ مَخْرَجُهَا الْخَيْشُومُ

[بَابُ صِفَاتِ الْحُرُوفِ]

٢٠	صِفَاتُهَا: جَهْرٌ، وَرِخْوٌ، مُسْتَفْلٌ	مُنْفَتِحٌ، مُصَمْتَةٌ، وَالضُّدُّ قُلٌّ
٢١	مَهْمُوسُهَا: فَحْتُهُ شَخْصٌ سَكَتٌ	شَدِيدُهَا لَفْظٌ: (أَجِدُ قَطِ بَكَتٌ)
٢٢	وَيَبِينُ رِخْوٌ وَالشَّدِيدُ: (لِنْ عُمَرُ)	وَسَبْعُ عَلُوٍ: (خُصَّ ضَغْطُ قِطْ) حَصَرٌ
٢٣	وَصَادٌ ضَادٌ طَاءٌ مُطَبَّقُهُ	وَقَلْبٌ مِنْ لُبٍّ) الْحُرُوفُ الْمُذَلَّقَةُ
٢٤	صَفِيرُهَا: صَادٌ وَزَايٌ سَيْنٌ	قَلْقَلَةٌ: (قُطِبُ جَدٍ)، وَاللِّينُ

(١) هكذا في المكية، و(زا)، و(ز)، وشرح عبد الدائم، و«طيبة النشر»، وأكثر النسخ والشروح. بينما في (ت): «ومن وَسَطِهِ».

وأثبت (ثم لوسطه) لأنها هي المتأخرة - كما هو ظاهر -.

(٢) هكذا في (ت) و(ز) وأكثر الشروح - إما نصًّا وإما ظاهرًا -، على اختلاف بينهم في تقدير الكلام، وضبطت بالفتح في (ز)، واختاره علي القاري، وأما النسخة المكية فقد تكون ضبطت فيها بالوجهين. والذي يظهر لي - والله أعلم - أن وجه الرفع على أنها مبتدأ بتقدير (مخرج)، وخبره متعلق (من طرفه) محذوف، تقديره كائنٌ أو مستقر. و(تحت) ظرف (اجعلوا)، ومفعوله محذوف. وأما وجه النصب فهو على أنها مفعول (اجعلوا) مقدم. والتقدير: اجعلوا النون من طرفه تحت.

٢٥	وَأَوْ وَيَاءٌ سَكَنَّا ^(١) وَأَنْفَتَحَا	قَبْلَهُمَا، وَالْإِنْجِرَافُ صُحْحَا
٢٦	فِي اللَّامِ وَالرَّاءِ، وَبِتَكْرِيرِ جُعِلْ	وَلِلتَّفَشِّي الشَّيْنِ، ضَادًّا اسْتَطِلْ

[بَابُ مَعْرِفَةِ التَّجْوِيدِ]

٢٧	وَالْأَخْذُ بِالتَّجْوِيدِ حَيْثُمْ لَازِمٌ	مَنْ لَمْ يُجَوِّدِ ^(٢) الْقُرْآنَ أَثِمُّ
٢٨	لِأَنَّهُ بِهِ الْإِلَهُ أَنْزَلَ	وَهَكَذَا مِنْهُ الْيْنَا وَصَلَا
٢٩	وَهُوَ أَيْضًا حِلْيَةُ التَّلَاوَةِ	وَزِينَةُ الْأَدَاءِ وَالْقِرَاءَةِ
٣٠	وَهُوَ عِطَاءُ الْحُرُوفِ حَقَّهَا	مِنْ صِفَةٍ لَهَا ^(٣) وَمُسْتَحَقَّهَا
٣١	وَرَدُّ كُلِّ وَاحِدٍ لِأَصْلِهِ	وَاللَّفْظُ فِي نَظِيرِهِ كَمَثَلِهِ
٣٢	مُكْمَلًا ^(٤) مِنْ غَيْرِ مَا تَكَلَّفِ	بِاللُّطْفِ فِي النَّطْقِ بِلَا تَعَسُفِ

- (١) هكذا في المكيّة (١ز) و(٢ز) و«طيبة النشر». وضبطت في (ت): (سُكِنَا).
- قال الحمّد (ص ١٤٠ ح ٣): «ولم أقف في شروح المقدمة على ما يرجح إحدى الصيغتين. وصيغة التشديد أتمّ عروضياً، والصيغة الثانية سائغة مقبولة -أيضاً-». اهـ.
- وقد أثبتت (سُكِنَا) لتأخرها، فرمما يكون الناظم قد ضبطها أولاً بالتشديد والبناء لما لم يسم فاعله ثم عدّها إلى (سُكِنَا) بالتخفيف والبناء للمعلوم، وأيضاً هي أنسب ل(انفتحا)؛ لكونها مبنية للمعلوم.
- (٢) هكذا في المكيّة، و(١ز)، و(٢ز)، وأكثر النسخ الخطبة، وشرح عبد الدائم، والأنصاري، و«الطيبة».
- بينما في (ت) وشرح ابن الناظم: «يصحح».
- قال عبد الدائم (ص ١٢٩): «والنسخة التي ضبطناها عن الناظم بِحَلَلِهِ: (من لم يجوّد)، وهي المعترّبة. ورأيت في بعض النسخ: (من لم يصحح)... والأولى أحسن؛ إذ التجويد أخص من التصحيح». اهـ.
- (٣) هكذا هي في المكيّة، و(١ز)، و(٢ز)، وشرح عبد الدائم، بل وشرح ابن الناظم. بينما في (ت): «من كل صفة». وقد أثبتتها (من صفة لها) لأنها هي المأخوذة عن الناظم آخرًا -كما هو واضح-، ولأن (من كل صفة) يختل بها الوزن.
- (٤) هكذا ضبطت في المكيّة، و(١ز)، و(٢ز)، وهي كذلك في «طيبة النشر» (نسخة الرُّعْبِي)، وشرح طاش كُتْرِي زادّه (انظر ص ١١٥ من شرحه). بينما ضبطت في (ت) بالفتح والكسر معًا. وضبطها بالفتح أولى؛ لاتفاق النسخ المذكورة عليها، دون الكسر، وأيضاً لأن الفتح أنسب في المَعْنَى.

٣٣	وَلَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ تَرْكِهِ إِلَّا رِيَاضَةٌ أَمْرِي بِفِكَهِ
----	---

[بَابُ فِي ذِكْرِ بَعْضِ الشَّبِيهَاتِ]

٣٤	فَرَقَّقَنْ مُسْتَفِيلاً مِنْ أَحْرَفٍ	وَحَاذِرْنَ تَفْخِيمَ لَفْظِ الْأَلْفِ
٣٥	وَهَمْزٍ ^(١) : الْأَحْمَدُ ^(٢) ، أَعُوذُ، إِهْدِنَا ^(٣)	اللَّهُ، ثُمَّ لَامٍ: لِإِلَهٍ لَنَا
٣٦	وَلِيَتَلَطَّفَ، وَعَلَى اللَّهِ، وَلَا الضُّ	وَالْمِيمِ مِنْ مَخْمَصَةٍ وَمِنْ مَرَضٍ
٣٧	وَبَاءٍ: بَرَقٍ، بَاطِلٍ، بِهِمْ، بِذِي	وَاحْرِضَ عَلَى الشُّدَّةِ وَالنَّجْهِرِ الَّذِي
٣٨	فِيهَا وَفِي الْجِيمِ كَحُبِّ، الصَّبْرِ	رَبْوَةٍ، اجْتُنَّتْ، وَحَرَجٍ، الْفَجْرِ
٣٩	وَبَيِّنَنَّ مُقْلَقِلاً إِنْ سَكَنَّا	وَإِنْ يَكُنْ فِي الْوَقْفِ كَانَ أَبْيَنًا
٤٠	وَحَاءٍ ^(٤) حَصْحَصَ، أَحَطْتُ، الْحَقُّ	وَسَيْنَ مُسْتَقِيمٍ ^(٥) ، يَسْطُو، يَسْقُو

[بَابُ أَحْكَامِ الرَّاءَاتِ]

(١) بالجر؛ عطفاً على (لفظ)، وهو الذي اختاره عبد الدائم وزكريا الأنصاري، وبه ضُبِطت في (ز١)، بينما الظاهر من كلام ابن الناظم أنها بالنصب؛ على تقدير: (فرققن همز الحمد)، وبه ضُبِطت في (ز٢) و(ت)، وأما علي القاري فقدم وجه النصب مع تجويز وجه الجر. وما قلنا في هذا الموضوع يقال أيضاً في نظائره: (لام)، و(الميم)، و(باء).

(٢) بالرفع علي الحكاية.

(٣) بقطع الهمزة؛ حكايةً لحال الابتداء بها.

(٤) بالنصب في كل النسخ وأكثر الشروح. ويرى عبد الدائم وابن الناظم والأنصاري والقاري وآخرون أنه عطفاً على مفعول (ويبينن)، بينما يرى آخرون أنه عطفاً على (مستفلاً)، واستدل هؤلاء بقول الناظم في النشر: «وكذلك يجب الاعتناء بتزيق الحاء إذا جاورها حرفٌ استعلاء، نحو: {أحطت} و{الحق}، فإن اكتنفها حرفان كان ذلك أوجب، نحو: {ححصص}» اهـ. والرأي الثاني أولى.

وما قلنا في هذا الموضوع يقال أيضاً في (وسين).

(٥) هكذا ضُبِطت في (ت) و(ز١). وضُبِطت في المكية بالفتحة والكسرة معاً. بينما ضُبِطت في (ز٢) بالفتحة. قال القاري (ص ١٤٥): «بكسر الميم بلا تنوين ضرورة...». ولذلك أثبتتها بكسر الميم.

٤١	وَرَقِّقِ الرَّاءَ إِذَا مَا كُسِرَتْ	كَذَاكَ بَعْدَ الْكَسْرِ حَيْثُ سَكَرَتْ
٤٢	إِنْ لَمْ تَكُنْ مِنْ قَبْلِ حَرْفِ اسْتِعْلَاءٍ	أَوْ كَانَتْ الْكَسْرَةُ لَيْسَتْ أَصْلًا
٤٣	وَالْخُلْفُ فِي فِرْقٍ لِكَسْرِ يُوجَدُ	وَأَخْفِ تَكْرِيرًا إِذَا تَشَدَّدُ

[بَابُ أَحْكَامِ اللَّامَاتِ، وَأَحْكَامِ مُتَفَرِّقَةٍ]

٤٤	وَفَخِّمِ اللَّامَ مِنْ اسْمِ اللَّهِ	عَنْ فَتْحٍ أَوْ ضَمٍّ كَ: عَيْدُ اللَّهِ
٤٥	وَحَرِّفِ الْاسْتِعْلَاءَ فَخِّمًا، وَأَخْصَصَا	لِإِطْبَاقِ أَقْوَى نَحْوُ: قَالَ، وَالْعَصَا
٤٦	وَبَيِّنِ الْإِطْبَاقَ مِنْ: أَحَطَّتْ، مَعَ	بَسَطَتْ، وَالْخُلْفُ بِ: نَخَلُكُمُ وَقَعَ
٤٧	وَاحْرِصْ عَلَى السُّكُونِ فِي: جَعَلْنَا	أَنْعَمْتَ، وَالْمَغْضُوبِ، مَعَ ضَلَّلْنَا
٤٨	وَخَلِّصْ انْفِتَاحَ: مَحْذُورًا، عَسَى	خَوْفَ اشْتِبَاهِهِ بِ: مَحْظُورًا، عَصَى
٤٩	وَرَاعِ شِدَّةَ بِيَّافٍ وَبَيَّا	كَ: شَرِكِكُمْ، وَتَتَوَقَّى، فَتُنْتَنَا

[بَابُ الْإِدْغَامِ]

٥٠	وَأَوَّلِي مِثْلٍ وَجِسْسٍ إِنْ سَكُنَ	أَدْغَمَ كَ: قُلْ رَبِّ، وَبَلْ لَأَ، وَأَبِنُ
٥١	فِي يَوْمٍ، مَعَ: قَالُوا وَهُمْ، وَقُلْ نَعَمْ	سَبَّحَهُ، لَا تُزِغْ قُلُوبَ، فَالْتَقَمَ

[بَابُ الضَّادِ وَالظَّاءِ]

٥٢	وَالضَّادَ بِاسْتِطَائَةٍ وَمَخْرَجٍ	مَيِّزُ مِنَ الظَّاءِ، وَكُلَّهَا تَجِي
----	--------------------------------------	---

٥٣	فِي: الظَّنِّ ^(١) ، ظَلُّ، الظُّهْرِ، عُظْمٍ، الحِفْظِ	أَيْقِظُ، وَأَنْظِرُ، عَظْمٍ، ظَهْرٍ، اللَّفْظِ
٥٤	ظَاهِرٌ، لَظَى، شَوَاطِ، كَظْمٍ، ظَلَمًا	اغْلُظْ، ظَلَامٌ، ظُفْرٍ، انْتِظِرْ، ظَمَرًا
٥٥	أَظْفَرٌ، ظَنًّا - كَيْفَ جَاءَ -، وَعِظٌ سِوَى	عِضِينَ، ظَلَّ النَّحْلُ زُخْرَفٍ سِوَا
٥٦	وَوَظَلَّتْ، ظَلَّمْتُمْ، وَبِرُومٍ ظَلُّوا	كَالْحَجَرِ، ظَلَّتْ شُعَيْرًا، نَظَلُّ
٥٧	يَظْلَلُنَّ، مَحْظُورًا مَعَ الْمُحْتَظِرِ	وَكُنْتَ فَظًّا، وَجَمِيعِ ^(٢) التَّيْظِرِ
٥٨	إِلَّا بِ: وَيَلِ ^(٣) ، هَلْ، وَأَوْلَى نَاضِرَهُ	وَالْغَيْظِ لَأَ الرَّعْدِ وَهُودٍ قَاصِرَهُ

(١) بالجر؛ وكذا المواضع الآتية: ظل، الظهر، عظم، الحفظ، عظم، ظهر، اللفظ، شواط، كظم، ظلام، ظفر، وجميع، الغيظ، الرعد، هود، الحظ، الحض.

قال الأنصاري (ص ٩٦): «والكلمات التي دُكر فيها الظاء في الآيات السبعة بعد (الظعن) مجرورٌ بعضها بالعطف عليه لفظاً أو محلاً أو تقديراً، بعاطفٍ مقدّرٍ أو مذكورٍ، وبعضها بالإضافة، وإن جاز نصب بعضها حكايةً أو بعاملٍ قبله» اهـ. وهذا هو الأولى؛ ليحصل التناسق بين الكلمات.

وأكثرُ الشروح والنسخ على خلاف ذلك؛ ففي (ت) وأكثر الشروح ضُبِطت الكلمات الآتية بالرفع: ظل، عظم، شواط. وضُبِطت الكلمات الآتية بالنصب: عظم، ظلام. وبقية المواضع بالجر.

والنسخة المكية ضُبِطت فيها (عظم) و(عظم) و(شواط) بالجر، و(ظلام) بالنصب والجر، والبقية (ك(ت)).

و(ز) ضُبِطت فيها (ظل) و(عظم) و(ظلام) بالجر، و(عظم) بالنصب والجر، والبقية (ك(ت)).

وأما علي القاري فقد اختار الجر في بعض المواضع دون بعض.

(٢) قال القاري (ص ١٨٩): «يجوز فيها أنواع الإعراب، والجر أظهر». قال محقق «المنح»: «أما الرفع فعلى أنه مبتدأ خبره محذوف، أي: وجميع النظر كائنٌ كذلك. وأما الجر فعلى أنه معطوف على (المحتظر). وأما النصب فبإضمار (أخص). وكان الجر أظهر من غيره لأنه لا يحتاج إلى تقديرٍ محذوفٍ» اهـ.

(٣) هكذا ضُبِطت في النسخ الخطية، ولذا أثبتتها بالجر. ومن الشراح من ضبَطها بالرفع على الحكاية. ولم يتبين لي مدى قوة ثبوت رواية الرفع عن الناظم - وإن كانت تصح إعراباً ولا إشكالاً -.

٥٩	وَالْحَظُّ لَا الْحَضُّ عَلَى الطَّعَامِ	وَفِي ضَيْنٍ ^(١) الْخِلَافُ سَامِي ^(٢)
٦٠	وَإِنْ تَلَاقَا الْبَيَّانُ لَازِمٌ	أَنْقَضَ ظَهْرَكَ، يَعَضُّ الظَّالِمُ
٦١	وَاضْطُرَّ مَعَ وَعَظَّتْ مَعَ أَفْضُتُمْ	وَصَفَّ هَا: جَبَاهُهُمْ، عَلَيْهِمْ

[بَابُ أَحْكَامِ التَّوْنِ وَالْمِيمِ السَّاكِنَتَيْنِ وَالْمَشْدَدَتَيْنِ]

٦٢	وَأَظْهَرَ الْغَنَّةَ مِنْ نُونٍ وَمِنْ	مِيمٍ إِذَا مَا شُدَّ دَا، وَأَخْفَيْنَ
٦٣	الْمِيمِ - إِنْ تَسَكُنَ - بَغْنَةً لَدَى	بَاءٍ - عَلَى الْمُخْتَارِ مِنْ أَهْلِ الْأَدَا-
٦٤	وَأَظْهَرْتَهَا عِنْدَ بَاقِي الْأَحْرَفِ	وَاحْذَرُ لَدَى وَآوٍ وَفَا أَنْ تَخْتَفِي
٦٥	وَحُكْمُ تَنْوِينٍ وَنُونٍ يُلْفَى	إِظْهَارًا، ادْغَامًا، وَقَلْبًا، إِخْفًا
٦٦	فَعِنْدَ حَرْفِ الْحَلْقِ أَظْهَرَ، وَادْغَمَ	فِي اللَّامِ وَالرَّاءِ لَا بَغْنَةً لَزِمَ
٦٧	وَأَدْغَمَنُ بَغْنَةً فِي يَوْمٍ مِنْ	إِلَّا بِكَلِمَةٍ كَ: دُنْيَا، عَسَوُتُوا ^(٣)
٦٨	وَالْقَلْبُ عِنْدَ الْبَا بَغْنَةً، كَذَا	لِإِخْفًا لَدَى بَاقِي الْحُرُوفِ أَخْذَا

(١) كُتِبَتْ فِي النسخِ الخَطِيئةُ الأُرْبَعُ بالظاء، إلا أن علي القاري ذكر أنها في الأصول المعتمدة كتبت بالضاد، على نحو ما رُسِمَ في المصاحف العثمانية، والخلافُ فيه في القراءة لا الرسم، فقرأه ابن كثير وأبو عمرو والكسائي؛ (بظنين)، وقرأه الباقر من السبعة بالضاد. واختلف شراح المقدمة في كتابتها، وأكثرهم على كتابتها بالضاد؛ موافقة لرسم المصحف. وأما من كتبها بالظاء فموافقةً لما في بعض نسخ المنظومة، وتأول بعضهم ذلك بقوله: «وفي إثارة الناظم ذَكَرَ (ظنين) بالظاء إيماءً إلى اختياره الظاء على الضاد في القراءة». وتعقبه القاري قائلاً: «[هذا القول] محل بحثٍ ونظرٍ ظاهر؛ إذ الترجيح في المعنى لا يغير رسمَ المبنى» اهـ.

(٢) أصلها: (سام)؛ لأنها اسمٌ منقوصٌ نكرة، ولكن في النسخ الخطية كتبت بإثبات الياء، فيحتمل أنها كما في قراءة ابن كثير في نحو: {باقي} و{واقفي}، أو أن إثباتها للضرورة الشعرية.

(٣) هكذا في النسخ الخطية. قال ابن الناظم (ص ١٠٩): «ولم يتأتَّ لناظم -رحمه الله- مثال الواو من القرآن، فأتى بلفظ: (عنونوا)». وقال الأزهري (ص ١٨٥): «وفي بعض النسخ: (صنُونُ)، وكلُّ صحيح». وقال علي القاري (ص ٢٠٥): «وفي نسخة: (صنُونُوا)، وهو أولى؛ لورود أصله في التنزيل». لكنني أثبتُّ (عنونوا) لشهرتها، ولوجودها في أكثر النسخ وعمامة الشروح.

[بَابُ أَحْكَامِ الْمَدِّ]

٦٩	وَالْمَدُّ لَازِمٌ وَوَاجِبٌ أَتَى وَجَائِزٌ، وَهُوَ وَقْصَرٌ تَبَيَّنَا
٧٠	فَلَازِمٌ إِنْ جَاءَ بَعْدَ حَرْفِ مَدٍّ ^(١) سَاكِنٌ خَالِيْنِ، وَبِالطُّوْلِ يُمَدُّ
٧١	وَوَاجِبٌ إِنْ جَاءَ قَبْلَ هَمْزَةٍ مُتَّصِدَةً لَإِنْ جُمِعَا بِكَلِمَةٍ
٧٢	وَجَائِزٌ إِذَا أَتَى مُنْفَصِلًا أَوْ عَرَضَ السُّكُونُ وَقَفًّا مُسْجِلًا

[بَابُ الْوُقُوفِ وَالْإِبْتِدَاءِ]

٧٣	وَبَعْدَ تَجْرِوَيْدِكَ لِلْحُرُوفِ لِأَبَدٍ مِنْ مَعْرِفَةِ الْوُقُوفِ
٧٤	وَالْإِبْتِدَاءِ، وَهِيَ تُقَسَّمُ إِذْنِ ثَلَاثَةً: تَامٌ، وَكَافٍ، وَحَسَنٌ
٧٥	وَهِيَ لِمَا تَمَّ، فَإِنْ لَمْ يُوجَدِ تَعَلَّقٌ أَوْ كَانَ مَعْنَى فَابْتَدَيْ
٧٦	فَالتَّامُ، فَالْكَافِي، وَلفظًا: فَاْمَعْنُ إِلَّا رُوُوسَ الْآيِ جَوُزٌ، فَالْحَسَنُ
٧٧	وَغَيْرُ مَا تَمَّ قَبِيحٌ، وَلَهُ يُوقِفُ ^(٢) مُضْطَرًّا، وَيُبْدَأُ ^(٣) قَبْلَهُ

(١) هذا الموضع ونظائره من كلِّ حرفٍ مشدَّدٍ يقع آخرَ الصدر أو العجز - يشكُّله البعض بوضع شدِّدٍ فوقها علامة السكون، انظر مثلا النسخة التركية، وتحقيق المطيري. بينما يشكله البعض بوضع علامة السكون فقط، وانظر مثلا: (ز١)، و(ز٢)، وتحقيق الحمد، وزبوجي.

وليس عندي بحث في هذا الأمر، ولذا اقتصرْتُ على إثبات ما في (ت) وما وافقها.

(٢) هكذا هي في الملكية، و(ز١)، و(ز٢)، وشرح ابن الناظم، وشرح الأزهرى، و«الطبية». بينما في (ت) وشرح الأنصاري: «الوقف». وأثبتُّ الرواية الأولى لأنها التي استقر عليها الناظم، ولأنها أحسن - كما قال القاري (ص ٢٥٢) -.

(٣) هكذا ضُبِطت في الملكية، و(ز١)، و«طبية النشر». وضُبِطت في (ت) و(ز٢): «يُبْدَأُ» بالبناء للفاعل. قال القاري (ص ٢٥١-٢٥٢): «(يُبْدَأُ): بصيغة المجهول. [وضبُّها] بصيغة الفاعل خلافُ الظاهر؛ للاحتياج إلى القول بحذف الفاعل - ولو بقرينة المقام -، مع ما يفوت من المناسبة بين (يُبْدَأُ) و(يُوقِفُ) على ما فيه من نظام المرام». اهـ.

٧٨	وَلَيْسَ فِي الْقُرْآنِ مِنْ وَقْفٍ وَجَبَ ^(١) وَلَا حَرَامٍ ^(٢) غَيْرِ ^(٣) مَا لَهُ سَيِّبٌ
----	---

[بَابُ الْمَقْطُوعِ وَالْمَوْصُولِ فِي الرَّسْمِ]

٧٩	وَاعْرِفْ لِمَقْطُوعٍ وَمَوْصُولٍ وَتَا فِي مُصْحَفِ ^(٤) الْإِمَامِ فِيمَا قَدْ آتَى
----	---

- (١) هكذا في (زا)، و(ز)، والمكية -على ما رجحه الحمّد-، و«طيبة النشر». قال عبد الدائم (ص ٢٠٤): «ووجب» -بلفظ الماضي- هي النسخة التي ضبطناها عنه آخرًا...».
- (٢) هكذا ضُبِّطَتْ في (ت)، و(زا). وضُبِّطَتْ في المكية، و(ز) بالرفع والجر معًا. وهي في «الطيبة» بالجر. قال ابن الناظم (ص ٢٦٨): «(ولا حرام) يجوز فيه الرفع والجر، فالرفع على أنه معطوف على محلّ (من وقف) لأنه اسمٌ ليس، والجر على العطف على لفظه». وبنحوه قال عبد الدائم (ص ٢٠٤)، والأنصاري (ص ١٢٣). وقد ضبطتها بالجر لأنه أنسبُ.
- (٣) ضُبِّطَتْ في (ت)، و(زا) بالرفع. وبينما ضبطت في (ز) بالجر والنصب. قال ابن الناظم: «...فإن رفعت (حرام) رفعت (غير)، وإن جرته جرته». وزاد عبد الدائم (ص ٢٠٤) وجها ثالثًا؛ فقال: «و[كذلك] يجوز نصبها على الحال؛ لتوعُّلها في الإجماع». وكذا الأنصاري، والقاري (ص ٢٦٠). وقال التاذبي (ص ١٥٩): «والاستثناء أظهر».
- (٤) هكذا في المكية، و(زا)، و(ز)، وشرح عبد الدائم، وشرح الأنصاري، وأكثر الشروح. قال التاذبي (ص ١٦٠-١٦١): «(مصحف الإمام) بالإضافة البيانية». وقال القاري (ص ٢٧٠): «والأظهر أن المراد بمصحف الإمام جنسه الشامل لما اتخذ لنفسه في المدينة ولما أرسله إلى مكة والشام والكوفة والبصرة وغيرها».
- بينما الذي في (ت) وشرح ابن الناظم: (المصحف الإمام) -على البدلية-. وقد اثبتُ الرواية الأولى لأنها المتأخرة.

٨٠	فَاقْطَعْ بِعَشْرِ كَلِمَاتٍ: أَنْ لَا	مَعَ مَلْجَأٍ ^(١) ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا
٨١	وَتَعْبُدُوا يَسَّ ^(٢) ، ثَانِي هُودَ، لَا	يُشْرِكْنَ، تُشْرِكُ، يَدْخُلْنَ، تَعْلُوا عَلَى
٨٢	أَنَّ لَا يَقُولُوا، لَا أَقُولَ، إِنْ مَيَّا	بِالرَّعْدِ، وَالْمَفْتُوحِ صِلْ، وَعَنْ مَيَّا

(١) هكذا هي في (ت)، والمكية، و(ز) (٢). وضبطت في (ز) بتنوين الجر.

قال القاري (ص ٢٧١): «وفتح (ملجأ) على الحكاية، ويجوز جرّه منوّناً على الإعراب أو الضرورة، وفي نسخة: (ملجأ أن لا إله إلا)، وهو أولى - كما لا يخفى -». اهـ.

قال الحمّد (ص ١٤٩ ح ٤): «وتنوين (ملجأ) - منصوباً أو مجروراً - أتمّ وزناً».

وقد ذكر زبوجي والمطيري أن البيت لا يتزن إلا بالتنوين. وبحسب علمي القليل بفن العروض أرى أن الصواب معهما؛ وذلك لأنها إن لم تنوّن فستصير التفعيلة الأولى: (مستفعل)، ومن المعلوم أن (مستفعلن) التي في الرجز آخرها وتُدّ مجموع، والذي يدخل على الأوتاد هو العلة فقط، ولا مكان للعلة هنا؛ لأنها لا تدخل على الحشو؛ فلا مناص - والحالة هذه - من إثباتها بالتنوين؛ كي يتزن البيت، وتنوين الجرّ أولى - في نظري -؛ لأن (ملجأ) في الموضع المشار إليه من القرآن منصوبةٌ غيرُ منوّنة، وفي المنظومة محلّها الجر، إذن فهي بتنوين النصب لا هي وافقت الحكاية ولا هي وافقت الإعراب، فكان تحصيلُ إحدى الحسنيين أولى من إضاعتها جميعاً.

(٢) هكذا رسمت في (ت).

٨٣	نُهُوا أَقْطَعُوا مِنْ مَّا مَلَكَ رُومَ النَّسَاءِ ^(١)	خُلِفَ الْمُتَافِقِينَ، أَمْ مَنْ أَسَّأ
٨٤	فُصِّلَتْ، النَّسَاءُ، وَذِيحٍ، حَيْثُ مَا	وَأَنْ لَمْ الْمَفْتُوحِ، كَسْرُ إِنْ مَّا
٨٥	لَأَنْعَامٍ، وَالْمَفْتُوحِ يَدْعُونَ مَعَا	وَحُلِفَ الْأَنْفَالِ وَنَحْلٍ وَقَعَا
٨٦	وَكَلِّ مَّا سَأَلْتُمُوهُ، وَاخْتَلَفِ	رُدُّوا، كَذَا قُلْ بِسْمَا، وَالْوَصَلِ صِغْف
٨٧	خَلَفْتُمُونِي، وَاشْتَرَوْا، فِي مَّا أَقْطَعَا	أَوْحِي، أَفْضُتُمْ، اشْتَهَتْ، يَبْلُؤَا مَعَا

(١) كذا في المكية، وفي بعض الشروح، وفي الطبعة اليمينية لشرح ابن الناظم.

قال عبد الدائم (ص ٢١٠): «قوله: (من ما بروم والنسا) هي النسخة التي قرأناها على الناظم، وأصلح في المجلس، وقرأناها عليه أيضاً: (من ما ملك روم النسا)، والكل صحيح». هذا، وقد ضبط الحمد وأيمن سويد وأشرف طلعت (روم) بالكسر، وضبطها المطيري بالفتح، وقال القاري (ص ٢٧٥): «هذا، وقد ضبط (روم) بالرفع والنصب، [والنصب] أولى؛ ليكون نصبه على نزع الخافض، ويؤيده ما في نسخة صحيحة - وهي أصل الشيخ زكريا [الأنصاري] - : (نحو اقطعوا من ما بروم والنسا)». والذي في (ت)، و(ز ١): (من ما بروم والنسا)، وهو المثبت في أكثر الشروح.

ومما سبق يتبين أن إثبات الرواية الأولى هو الأرجح، ولأنها أدق في تحديد الموضع، وهو قوله ﷺ: ﴿وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً أَنْ يَنْكَحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِنْ مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ فِتْيَانِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ﴾.

وقد ضبطت (روم) بالكسر بناءً على ما ضبطها به الحمد عندما نُقل كلام عبد الدائم؛ إذ إنه ينقل من مخطوطة الكتاب ولا يكتفي بالنقل من الطبعة المحققة، بينما نزار خورشيد -محقق «الطرازات»- ضبطها بتنوين الكسر، ولا أدري هل ضبطها لها صحيح أم لا؛ إذ إنه في بعض المواضع يخطئه الحمد. وأنا لا أمتلك نسخة خطية من «الطرازات»؛ ولذا لا أستطيع الحكم، ولكن نفسي تميل إلى ضبطها بالكسر. لا سيما وأني قرأتها بالكسر على كل المشايخ الذين قرأت عليهم بهذه الرواية. والله أعلم.

٨٨	ثَانِي فَعَلْنِ، وَقَعْتَ، رُومٌ، كِبَالًا	تَنْزِيلٌ، شُعْرًا ^(١) ، وَغَيْرَ ذِي صِلَا
٨٩	فَأَيُّمًا كَاللَّحْلِ صِلٌ، وَمُخْتَلِفٌ	فِي الشُّعْرَا الْأَحْزَابِ وَالنِّسَا وَصِفٌ
٩٠	وَصِلٌ فَإِلْمٌ هُودٌ، أَلَّنْ نَجْعَلَا	نَجْمَعُ، كَيْلَا تَحْزَنُوا، تَأْسُوا عَلَى
٩١	حَجٌّ، عَلَيْكَ حَرْجٌ، وَقَطْعُهُمْ	عَنْ مَنْ يَشَاءُ، مَنْ تَوَلَّى، يَوْمَ هُمْ
٩٢	وَمَالٍ هَذَا، وَالَّذِينَ، هَؤُلَا	تَحِينُ ^(٢) فِي الْإِمَامِ صِلٌ، وَوَهَلَا
٩٣	وَوَزْنُهُمْوُ وَكَالْوَهُمْ صِلٌ	كَذَا مِنْ: أَلٌ، وَهَذَا، وَيَا ^(٣) لَا تَفْصِلِ

[بَابُ هَاءَاتِ التَّأْنِيثِ الْمَرْسُومَةِ فِي الْمَصْحَفِ تَاءً]

٩٤	وَرَحِمَتْ الزُّخْرِفِ بِالتَّاءِ زَبْرَهُ	لَا عَرَفِ رُومٍ هُودَ كَافٍ ^(٤) الْبَقْرَةَ
----	--	---

(١) هكذا هي في أكثر الشروح والنسخ، واختلفت بقية النسخ والشروح على أكثر من وجه، ولا يتزن البيت

منها إلا بوجهين:

١- بإسكان العين وإثبات الهمزة منونةً.

٢- بالرواية التي عند التاذفي في «الفوائد السرية»، وهي: (تنزيلُ ظَلَّةً).

قال الدكتور غانم الحمد (ص ١٥١ ح ٣): «ولولا شهرة (شُعْرًا) في نسخ المقدمة وشروحها لكان إثبات (ظلة) أولى؛ لسلامتها من اختلال الوزن».

وقال المطيري (ص ١٢٥): «أثبتت لفظين من حيث الرواية هما: (شُعْرًا) و(ظَلَّةً)، وبدا لي إثبات اللفظ الأخير لاتزان، والأمر سهل. والله أعلم».

وإنما أثبتتها على الرواية المشتهرة لأنها الأقوى من حيث الرواية، وإلا فأني أوافقهما تماما في أن (ظلة) أولى لاتزان البيت بما.

(٢) هكذا هي في النسخ الخطية، وفي أكثر الشروح، وفي كل الطبقات التي رجعت إليها إلا طبعة زبوجي.

وقال المطيري (ص ١٢٨): «تعاقبت الشروح والطبعات على قطع التاء ووصلها، وأكثرهم على وصلها».

(٣) هكذا في أكثر الشروح والنسخ، ولا سيما شرحا عبد الدائم وابن الناظم. بينما في (ت): (ويا، وهما).

قال القاري (ص ٢٩٤): «[والأولى] أولى - كما اخترنا -؛ لِمَا فِيهِ مِنْ دَفْعِ التَّوْهَمِ - كما لا يخفى -».

(٤) ضُبِطَتْ فِي (ت) بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ مَعًا، وَفِي الْمَكِّيَةِ بِالْفَتْحِ، وَفِي (ز١) وَ(ز٢) بِالْكَسْرِ.

قال القاري (ص ٢٩٨): «وَضُبِطَ (هُودٌ) وَ(كَافٌ) بِالْفَتْحِ لِأَنَّهُمَا اسْمَا سُورَتَيْنِ».

٩٥	نِعْمَتُهَا، ثَلَاثَ نَحْلٍ، إِيْرَهُمْ	مَعَا أْخِيْرَاتُ، عُقُوْدُ الثَّنَانِ هَمٌّ
٩٦	لُقْمَانُ، ثُمَّ فَاطِرٌ، كَالطُّوْرِ	عِمْرَانُ، لَعْنَتُ ^(١) بِهَيَا، وَالنُّوْرِ
٩٧	وَأْمْرَاتُ: يُوْسُفُ، عِمْرَانُ، الْقَصَصُ	تَحْرِيْمُ ^(٢) ، مَعْصِيَتُ بِقَدْ سَمِعَ يُخَصُّ
٩٨	شَجَرَتُ ^(٣) الدُّخَانِ، سُنَّتُ فَاطِرٍ	كَلًّا، وَالْأَنْفَالِ، وَحِرْفِ ^(٤) غَاْفِرٍ
٩٩	قُرَّتُ عَيْنٍ، جَبَّتُ فِي وَفَعْتُ	فِطْرَتُ، بَقِيَّتُ، وَابْنَتُ، وَكَلِمَتُ
١٠٠	أَوْسَطَ الْأَعْرَافِ، وَكُلُّ مَا اخْتَلَفَ	جَمْعًا وَفَرْدًا فِيهِ بِالتَّاءِ عُرْفُ

[بَابُ هَمْزِ الْوَصْلِ]

١٠١	وَأَبْدَأُ بِهَمْزِ الْوَصْلِ مِنْ فِعْلٍ بِضَمٍّ	إِنْ كَانَ ثَالِثٌ مِنَ الْفِعْلِ يُضَمُّ
١٠٢	وَأَكْسِرُهُ حَالَ الْكُسْرِ وَالْفَتْحِ، وَفِي	لَأَسْمَاءٍ غَيْرِ ^(٥) اللَّامِ كَسْرُهَا وَفِي
١٠٣	ابْنٍ، مَعَ ابْنَتٍ، امْرِيٍّ، وَاثْنَيْنِ	وَأْمْرَاءٍ، وَأَسْمٍ، مَعَ اثْنَيْنِ

- (١) هكذا ضبطت في (ت)، و(ز١). وهي غير واضحة في المكية - كما يقول الحمّد-. وفي (ز٢) يظهر أنها بالفتح. وجاءت في أكثر الشروح بتنوين الضم. ولولا شهرة رواية تنوين الضم عن الناظم لأثبت رواية الفتح؛ لأنها (لعنة) في سورة آل عمران جاءت في موضعين، في الأول مفتوحة، وفي الثاني مربوطة، والموضعان على الترتيب هما: ﴿ثُمَّ نَبَّهَلْ فَتَجْعَلْ لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَى الْكٰذِبِينَ ﴿٦١﴾﴾، و﴿أُولٰٓئِكَ جَزَاؤُهُمْ أَنْ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ﴾. فأنت ترى أنها في الموضع الأول منصوبة، فلو أننا حكمناها بالنصب لكان ذلك أبعد عن اللبس؛ حتى لا يُظن أنها في الموضعين كليهما مفتوحة، ولكان أيضا أدل على موضعها.
- (٢) هكذا هي في النسخ المخطوطة وأكثر الشروح. وضبطها علي القاري بالنصب على الظرفية أو المفعولية.
- (٣) هكذا هي بالرفع في كل النسخ إلا (ز٢) فإنها فيها بالنصب على الحكاية، وكذا هي في أكثر الشروح.
- (٤) هكذا هي في النسخة المكية، وشرح الأزهرى والأنصاري وغيرهما. وأشار إليها القاري. ويبدو أنها هي التي استقر عليها الناظم آخرا. وفي (ت) و(ز١): (وأخرى)، وهي موجودة في حاشية المكية. وهذه الرواية هي التي في شرح ابن الناظم، وشرح القاري، وشرح القسطلاني، وشرح طاش كبري زاده، وغيرها.
- (٥) ضبطت في (ت) بالنصب والجرّ، وفي المكية بالنصب.

قال القاري (ص ٣١٠): «(غير) إما مجرور على أنه نعت (الأسماء)، أو منصوب على الاستثناء».

[بَابُ الْوَقْفِ عَلَى أَوَاخِرِ الْكَلِمِ]

١٠٤	وَحَاذِرِ الْوَقْفِ بِكُلِّ الْحَرَكَهٖ	إِلَّا إِذَا رُمِتَ فَبَعْضُ الْحَرَكَهٖ
١٠٥	إِلَّا بِفَتْحٍ أَوْ بِضَبٍّ وَأَشْمٍ	إِشَارَةً بِالضَّمِّ فِي رَفْعٍ وَضَمٍّ

[الْخَاتِمَةُ]

١٠٦	وَقَدْ تَقَضَّى نَظْمِي الْمَقْدَمَةَ	مِثِّي لِقَارِي الْقُرْآنِ تَقْدِيمَهُ
١٠٧	وَالْحَمْدُ لِلَّهِ لَهَا خِتَامٌ	ثُمَّ الصَّلَاةُ بَعْدُ وَالسَّلَامُ ^(١)



(١) وبهذا البيت تنتهي منظومة: «المقدمة» - كما هو في (ت)، والمكية، و(ز٢)، وشرح ابن الناظم، وشرح

عبد الدائم، وأغلب الشروح والنسخ الخطية.-

وليس من المنظومة البيتان اللذان نجدهما في عدد من النسخ؛ وهما:

على النبي المصطفى وآله وصحبه وتابعي منواله

أبياتها قافٌ وزائٍ في العدد من يُحسن التجويدَ يظفر بالرشد

وارجع إلى تحقيق الحمد والمطيري لتقف على تفصيل أكثر في ذلك.

دليل المحتويات

٥	تقريظ
٨	مصادر التحقيق
١٧	صور المخطوطات
٢٠	منهجي في التحقيق
٢٤	نص المنظومة